منظمة العمل الدولية

◄ موجز قطاعي لمنظمة العمل الدولية

حزيران/ يونيه ٢٠٢٠

كوفيد-١٩ وبيع الأغذية بالتجزئة

تؤثر أزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) على جميع قطاعات الخدمات بسبب الانخفاض الشديد أو الارتفاع الحاد في الطلب. وتؤثر الجائحة على العاملين في قطاع البيع بالتجزئة بشكل خاص: فمن ناحية، أغلقت العديد من المحلات التجارية نتيجة لتدابير الحد من الجائحة، ونظراً إلى تباطؤ قطاعات أخرى انخفض استهلاك بعض السلع. ومن ناحية أخرى، شهد تجار بيع الأغذية بالتجزئة وعمال محلات البقالة ارتفاعاً كبيراً في الطلب حيث يعمد الأشخاص الذين يعيشون في العزل المنزلي إلى شراء الأغذية والضروريات الأخرى وغالباً ما يخزنونها من أجل فترات طويلة من العزل.

- سجل مجلس تعزيز التجارة في الهند زيادة في الطلب على السلع الأساسية مثل الأرز والقمح والبقوليات بنسبة تجاوزت ١٠٠ في المائة وزيادة بنسبة تراوحت بين ١٥ و٢٠ في المائة على منتجات غذائية أخرى مثل الحلويات والأغذية العضوية المجهزة والتوابل.[١]
- سجلت شركة نيلسين زيادة في الطلب على ورق المراحيض بنسبة ٢١٢ في المائة في الولايات المتحدة مقارنةً بالأسبوع نفسه من عام ٢٠١٩.[٢]
- قدر اتحاد تجارة التجزئة البريطاني زيادة الطلب على الأغذية في الأسر المعيشية بقيمة مليار جنيه استرليني.[٣]
- أفاد مصرف الكومنولث الأسترالي بتسجيل زيادة في الطلب على الأغذية بنسبة ٥٠ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٩.[٤]

وفي الصحافة الشعبية، يُشاد بالعاملين في البقالة بوصفهم "أبطالاً خارقين في المحلات الكبرى"[٥] نظراً لساعات عملهم الطويلة ومواجهتهم خطر التعرض للإصابة بكوفيد-١٩ وتجاوبهم مع الشراء بدافع الهلع.[٦]

والأهم من ذلك، خلقت الجائحة فئة جديدة من العاملين في الخطوط الأمامية. وأصبح العاملون في محلات بيع الأغذية بالتجزئة ومحلات البقالة فضلاً عن عمال خدمات التنظيف، أساسيين لصمود الاقتصاد وضمان الأمن الغذائي وسلامة السكان. وهؤلاء العمال الذين يعملون في قطاع كثيف اليد العاملة والذين يعتبرون الآن أساسيين، هم في كثير من الحالات عمال ذوو مهارات متدنية يتقاضون أجوراً منخفضة وإعانات غير كافية من الضمان الاجتماعي. وتشير بيانات صادرة عن مكتب إحصاءات العمل في الولايات المتحدة في أيار/ مايو ٢٠١٨، إلى أن أمناء الصندوق في محلات بيع الأغذية والمشروبات يكسبون متوسط أجر يبلغ ١١,٤٣ دولاراً أمريكياً في الساعة،[٧] في حين يكسب كتبة تسجيل المخزونات ومجهزو الطلبيات متوسط أجر يبلغ ١٣,٤١ دولاراً أمريكياً في الساعة.[٨]

وهذه الظروف التي ترتبط غالباً بانخفاض معدل تغطية المفاوضة الجماعية لعمال التجزئة في العديد من البلدان، تتطلب دعماً مؤسسياً أقوى لآلية المفاوضة الجماعية في قطاع تجارة المواد الغذائية بالتجزئة لضمان حصول هؤلاء العمال على أجر لائق وإعانات أفضل.

ويتناول هذا الموجز تأثير الجائحة على قطاع بيع الأغذية بالتجزئة وعلى ظروف العمل، وينظر في الطريقة التي تواجه بها البلدان الأزمة في هذا القطاع. ويختتم الموجز بالنظر في أدوات واستجابات منظمة العمل الدولية، بما يشمل أهمية معايير العمل الدولية.

---

١ انظر: The Economic Times: "Huge demand for food products in global markets due to COVID-19 outbreak, India can tap it: TPCI", 23 March 2020.

٢ انظر: ABC News: "Grocery stores urge calm amid coronavirus crisis: 'This is a demand issue. Not a supply issue'", 20 March 2020.

٣ انظر: BBC News: "Coronavirus: Shoppers told to buy responsibly" 21 March 2020.

٤ انظر: Financial Times: "Grocers launch big hiring sprees as coronavirus spurs demand", 24 March 2020.

٥ انظر: France24: "I make my own masks at home': Cashiers brave the front line in virus-wracked France", 25 March 2020.

٦ انظر: Mail Online: "Supermarket superheroes: Hardworking employees have been hailed as the 'unsung heroes' of the coronavirus pandemic - as brave workers are compared to firefighters braving bushfires", 19 March 2020.

٧ انظر: United States Bureau of Labour Statistics: "Occupational Employment and Wages", 41-2011 Cashiers May 2018.

٨ انظر: US Bureau of Labour Statistics: "Occupational Employment and Wages", 43-5081 Stock Clerks and Order Fillers, May 2018.

◄ ١- أثر كوفيد-١٩

١-١ عمليات قطاع الأعمال

يترتب عن جائحة كوفيد-١٩ تأثيرات كبرى على الاقتصاد العالمي. فقد بات الإنتاج مضطرباً بفعل الجائحة، حيث يصاب العديد من العمال بالمرض أو يطلب منهم البقاء في منازلهم، كما تشتد الضغوط على سلسلة التوريد والإمداد من النقل إلى الخدمات اللوجستية.[٩] ونتيجة لذلك، وفي حين تجنبت منشآت بيع الأغذية بالتجزئة الإغلاق القسري، فإن مواعيد إيصال المنتوجات الغذائية خضعت لضغوط شديدة. وترتبط هذه المشاكل بتباطؤ عمليات النقل وسلاسل التوريد والإمداد.

وتشير التقديرات إلى أن المنشآت التي ستكون الأشد تضرراً هي المنشآت الصغيرة والمتوسطة لبيع الأغذية بالتجزئة، التي لا تمتلك آليات بديلة لإيصال السلع وبيعها مثل التجارة الإلكترونية، على عكس كبار تجار التجزئة. وقد لا تمتلك أيضاً شبكات السلامة لدعم المستخدمين الذين يصابون بالمرض أو لدعم التغييرات في العمليات لضمان استمرارية العمل. وفي بعض المقاطعات في الصين، في حين يُستأنف العمل في حوالي ٩٠ في المائة من الشركات الكبرى، فإن ذلك لا ينطبق إلاّ على ٦٠ في المائة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ورغم أن العديد من منشآت بيع الخضار والمنتجات الغذائية فتحت أبوابها، فإن أعمالها لا زالت تواجه الكثير من المصاعب.[١٠]

© ILO, Crozet, M

عاملة في قطاع تجارة الأغذية تضع كمامة، إيطاليا.

١-٢ التوزيع والشؤون اللوجستية

يؤثر التصدي للفيروس على الشؤون اللوجستية وعلى تنظيم التوزيع في المحلات التجارية، مع ما ورد من تقارير عن نفاذ المخزون والشراء بدافع الهلع.[١١] وانتشر تطبيق التدابير المتعلقة بالنظافة والوقاية في الخطوط الأمامية في بعض أماكن بيع الأغذية بالتجزئة، وقد سهلت التكنولوجيا ذلك في بعض الحالات، مثلاً: تشجع بعض محلات البقالة عمليات الدفع الآلي وتقلل من عمليات الدفع نقداً وتوفر عوازل واقية على مناضد الدفع وتُملأ الرفوف قبل ساعات العمل أو بعدها فقط. ويتطلب ذلك تنظيم العاملين لتنظيف آلات الدفع وترتيب المناوبات لملء الرفوف.

وتشهد خدمات إيصال الأغذية والخدمات الرقمية أيضاً زيادة كبيرة في المبيعات حيث يختار المستهلكون البقاء في منازلهم لتجنب الازدحام في متاجر الأغذية.[١٢]

- شهدت الصين زيادة في الاعتماد على إيصال الأغذية، بنسبة نمو بلغت ٢٠ في المائة من الإنفاق على خدمات إيصال المواد الغذائية في كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠، مقارنة بعام ٢٠١٩.[١٣]
- أضافت محلات موريسونز في المملكة المتحدة ٣٥٠٠ وظيفة إلى قوتها العاملة في خدمات الإيصال.[١٤]
- سجلت شركة رابّي الكولومبية التي تعمل في تسعة بلدان في أمريكا اللاتينية، زيادة بنسبة ٣٠ في المائة في خدمات إيصال المنتجات من المحلات التجارية الكبرى والصيدليات.[١٥]

غير أن الزيادات في الأسعار التي تفرضها المنصات عبر الإنترنت يمكن أن تؤدي إلى انعدام المساواة في الحصول على المواد الغذائية والمنتجات الأخرى.

[٩] انظر: D. Bachman: "The economic impact of COVID-19", Deloitte Insights, 3 March 2020.

[١٠] انظر: J. Park: "As China recovers from COVID-19, small businesses are struggling to re-open", Marketplace, 23 March 2020.

[١١] انظر: Financial Times: "Shoppers stockpile and order online as coronavirus spreads", 6 March 2020.

[١٢] المرجع نفسه.

[١٣] انظر:
A. Keshner: "If the coronavirus spreads in America, food delivery companies could see a surge in demand - are they ready?", MarketWatch, 2 March 2020.

[١٤] انظر: Investors Chronicles: "How coronavirus will impact supermarkets", 19 March 2020.

[١٥] انظر:
FOOD navigator-latam.com: "Latin America's food industry reacts to COVID-19 Crisis: 'Our federations are indispensable for food security'", 23 March 2020.

١-٣ العمالة

يواجه تجار بيع الأغذية بالتجزئة أنواعاً من التحديات المرتبطة بالعمالة، تختلف عن تلك التي تواجهها القطاعات الأخرى. وقد يشهد قطاع بيع الأغذية بالتجزئة، زيادة فعلية في توظيف العمال على السواء في المستودعات لتلبية طلبيات الإيصال عبر الإنترنت وفي متاجر الأغذية للعمل عند نقاط الدفع. ومن شأن هذه الزيادة في العمالة أن تلبي الحاجة إلى استبدال العمال الذين يصابون بالمرض والاستجابة لارتفاع الطلب على حد سواء.

وقد باتت سلاسل المحلات التجارية الكبرى تواجه طلباً متزايداً على العمال في جميع محلات البيع بالتجزئة، لملء الرفوف وتشغيل نقاط الدفع نقداً وإيصال الاغذية والبقالة. وأتى ذلك بصورة خاصة كردّة فعل على إغلاق المطاعم والطلب المتزايد على المواد الغذائية. وفي بعض البلدان، تقوم سلاسل الأغذية الكبيرة ومحلات البقالة بتوظيف المزيد من العمال لضمان "قدرة مرنة" إضافية.[١٦]

- في المملكة المتحدة، تعتزم سلاسل متاجر البقالة، مثل أسدا وألدي وليدل، توظيف أكثر من ١٢٠٠٠ عامل مؤقت و٤٠٠٠ عامل دائم.[١٧]
- تعتزم وولمرت في الولايات المتحدة توظيف أكثر من ١٥٠,٠٠٠ عامل بالساعة في محلاتها ومراكز توزيعها،[١٨] في حين تعتزم خدمة إيصال طلبات البقالة إنستاكارت توظيف أكثر من ٣٠٠٠٠٠ عامل.[١٩]
- في تايلند، تقوم المتاجر الصغيرة Eleven-7 بتوظيف ٢٠,٠٠٠ عامل إضافي خصيصاً لتلبية الطلب الإضافي على عمليات إيصال الطلبيات.[٢٠]

١-٤ ظروف العمل والأجور والإعانات

أدى ارتفاع الطلب على عمال بيع الأغذية بالتجزئة إلى مزيد من فرص العمل في هذا القطاع، وتفيد بعض البلدان عن زيادات في أجور عمال الأغذية.[٢١] وفي الوقت نفسه، أدى ارتفاع الطلب إلى وقوع بعض نزاعات العمل في هذا القطاع، حيث طالب العمال بضمانات أساسية فيما يتعلق بالسلامة والصحة المهنيتين والحماية الاجتماعية وساعات العمل.

وسلّط الطلب على عمال بيع الأغذية بالتجزئة مزيداً من الضوء على قضايا العمل اللائق الملحوظة في قطاع البيع بالتجزئة، بما في ذلك بيع الأغذية بالتجزئة. وفي عام ٢٠١٨، كانت منظمة العمل الدولية قد أفادت عن ارتفاع معدلات العمالة الهشة في التجارة بالجملة وبالتجزئة، بالترافق مع "مستويات عالية من التجزؤ بسبب انتشار منشآت ذات امتيازات تجارية واللجوء إلى ممارسات الاستعانة بمصادر خارجية، مما يتيح بيئة تسمح بوجود العمالة الهشة"،[٢٢] وفارق مرتفع في إجمالي الأجور المدفوعة بالساعة بين المهن ذات المهارات المتدنية والمهن ذات المهارات العليا، بالإضافة إلى وجود فجوة أوسع في المنشآت المتوسطة والمنشآت الأكبر حجماً.[٢٣]

وتطلبت الزيادة في إيصال طلبيات البقالة والتسوق عبر الإنترنت إجراء تكييف في ساعات العمل والجداول الزمنية لتلبية هذا الطلب المرتفع، مثل ضمان توافر العاملين لملء الرفوف قبل فتح أبواب المحلات وبعد إقفالها. ومن الصعب التوفيق بين العمل ومسؤوليات الرعاية التي يتحملها المستخدمون في بيع الأغذية بالتجزئة، في ضوء إغلاق المدارس ومرافق رعاية الأطفال.[٢٤]

وفي حين قد يكون هناك ارتفاع في الطلب على العاملين في متاجر الأغذية، فإنهم بحاجة أيضاً إلى الحصول على إعانات كافية لضمان قدرتهم على أخذ إجازة إذا لم يكونوا على ما يرام أو إذا كانوا يقدمون الرعاية لأفراد أسرتهم، إذا لزم الأمر.[٢٥] وأظهرت دراسة استقصائية حديثة أجريت في صفوف العاملين في البيع بالتجزئة والبقالة والأغذية والضيافة في الولايات المتحدة أن أكثر من ٣٥٠,٠٠٠ عامل في متاجر البقالة لا يحصلون على إجازة مرضية مدفوعة الأجر.[٢٦]

ومن الضروري تحقيق توازن بين ارتفاع الطلب على هؤلاء العمال وحماية صحتهم وضمان تغطيتهم بعقود مناسبة تنص على الإعانات الصحية وإعانات الإجازة المرضية. ويمثل تنفيذ إجازة مرضية مدفوعة الأجر للموظفين المتضررين وتيسير الوصول إلى مرافق الاختبار وتطبيق سياسات البقاء في المنزل على العمال المعتلّين، بعضاً من الممارسات التي أرساها تجار بيع الأغذية بالتجزئة. وقد تكون الجهود التشريعية الحالية قيد المناقشة في بعض البلدان لسد الثغرات في الإجازة المرضية، غير كافية بعد لتغطية جميع العمال المحتاجين إليها،[٢٧] وربما لا تزال مقصّرة في بعض البلدان عن تغطية أكثر من ٨٠ في المائة من العمال الأساسيين في القطاع بدون إجازة مرضية مدفوعة الأجر، بما يشمل عمال البقالة.[٢٨]

---

١٦ انظر: Kuijpers et al.: "What food retailers should do during the coronavirus crisis", McKinsey & Company, March 2020.

١٧ انظر: BBC News: "Supermarkets Tesco, Asda, Aldi and Lidl go on hiring spree", 21 March 2020.

١٨ انظر: ABC News: "Jobs hiring during coronavirus pandemic include Papa John's, Amazon, Walmart", 23 March 2020.

١٩ انظر: Financial Times: "Grocers launch big hiring sprees as coronavirus spurs demand", 24 March 2020.

٢٠ انظر: Inside Retail Asia: "7-Eleven Thailand recruits 20,000 delivery staff", 23 March 2020.

٢١ على سبيل المثال في كندا والولايات المتحدة.

٢٢ انظر: ILO: World Employment and Social Outlook, 2018 trends, Geneva, ILO, 2018, p. 33.

٢٣ مكتب العمل الدولي: التقرير العالمي للأجور ٢٠١٦/٢٠١٧، عدم المساواة في الأجور في أماكن العمل، جنيف، منظمة العمل الدولية، ٢٠١٦، الصفحة ٧٢.

٢٤ المرجع نفسه. ٢٠٢٠.

٢٥ انظر: G. Acosta: "How Coronavirus Is Changing Grocery", Progressive Grocer, March 2020.

٢٦ انظر: New York Times: "The Companies Putting Profits Ahead of Public Health (Graph)", Opinion, NYT, 14 March 2020.

٢٧ انظر: Washington Post: "The new Sick Leave Law doesn't help the workers that need it most" 19 March 2020.

٢٨ المرجع نفسه.

١-٥ السلامة والصحة المهنيتان

يعمل المستخدمون في محلات البقالة في بيئة عمل صعبة بصورة خاصة، لأنهم معرضون للفيروس باستمرار وغالباً ما لا يكون لديهم خيار آخر غير مواصلة العمل. ولابد من أن تنظر منشآت بيع الأغذية بالتجزئة في الآثار المباشرة وغير المباشرة على السلامة والصحة المهنيتين للعمال. ولا تقتصر هذه الآثار على خطر العدوى، بل تشمل أيضاً الآثار النفسية والاجتماعية الناشئة عن التعامل مع زبائن قد يكونون عدوانيين إذا كانوا يقومون بعملية الشراء بدافع الهلع.

وغالباً ما يفتقر عمال محلات البقالة إلى معدات الوقاية الشخصية المناسبة وغيرها من تدابير الحماية للحد من خطر العدوى.[٢٩] ورغم أن محلات البقالة مسؤولة عن تطهير الرفوف والمنتجات لتجنب العدوى، فإن هذه التدابير لا تتخذ دائماً بشكل كامل إذا لم يكن العمال مدربين تدريباً سليماً أو إذا كانوا يفتقرون إلى منتجات التنظيف اللازمة.

وبالنظر إلى الطبيعة الأساسية للعمل في محلات البقالة، ينبغي أن تكون هناك إرشادات واضحة ومتسقة بشأن معدات الوقاية الشخصية وإتاحتها لجميع العاملين في محلات البقالة، إلى جانب استراتيجيات واضحة لضمان الامتثال. وتقدم بعض الحكومات بالفعل مبادئ توجيهية بشأن السلامة والصحة المهنيتين لعمال البيع بالتجزئة، تتضمن أحكاماً تتعلق بمعدات الوقاية الشخصية.[٣٠] وعلى الرغم من ذلك، أبرزت حالة طوارئ كوفيد-١٩ الحاجة إلى تدابير أكثر شمولية، بما في ذلك استخدام جميع عمال محلات البقالة معدات الوقاية الشخصية وإنفاذ حدود صارمة لساعات العمل من أجل ضمان إمكانية تعقيم المحلات وإعادة ملء رفوفها وتوفير إجازة مدفوعة الأجر لأي مستخدم غير قادر على العمل.[٣١]

ويمكن أن تشمل تدابير الحماية الأخرى تركيب لوحات الأكريليك الواقية للفصل بين نقاط الدفع والزبائن وتحديد عدد الزبائن المسموح لهم بدخول المتجر في نفس الوقت وتجنب الدفع نقداً، بما يتمشى مع اتفاقية السلامة والصحة المهنيتين، ١٩٨١ (رقم ١٥٥) التي تنص على أنه "يُطلب من أصحاب العمل أن يوفروا، عند الاقتضاء، ما يكفي من الملابس والمعدات الواقية لكي يمكن، إلى الحد الممكن والمعقول، تفادي خطر الحوادث أو الآثار الضارة بالصحة".[٣٢]

[٢٩] انظر: A. Zayas: "Coronavirus Panic Buying Puts Grocery Workers and Shoppers at Risk of Infection", Propublica, 16 March 2020.

[٣٠] انظر: Government of Alberta: "Occupational Safety and Health Guide for retail workers and employers", 2017.

[٣١] انظر: A. Koen: "Grocery union asks Polis for better protections", United Food and Commercial Workers Union, 20 March 2020.

[٣٢] المادة ١٦.

◄ ٢- استجابات الهيئات المكونة والشركاء

تتطلب الاستجابات السياسية الفورية في العديد من البلدان نهجاً شاملاً لا يقتصر على محلات البقالة ومتاجر الأغذية بالتجزئة فحسب، بل يشمل الحكومات والشركاء الاجتماعيين أيضاً، يهدف إلى وضع تدابير لدعم صغار تجار الأغذية بالتجزئة وضمان الصحة والسلامة في العمل للعاملين في هذا القطاع وضمان حصولهم على الإعانات الكافية، بصرف النظر عن وضع استخدامهم.

٢-١ تجار الأغذية بالتجزئة ومحلات البقالة

على مستوى المنشأة، سارع تجار الأغذية بالتجزئة إلى اتخاذ العديد من التدابير التخفيفية التخصيصية، مثل تدريب العمال على الوقاية من الفيروسات وتوفير مطهرات اليد ومعدات السلامة للعاملين وتنفيذ سياسة البقاء في المنزل إذا شعر العمال بالتوعّك. وتشمل تدابير سياسية أوسع نطاقاً دعم صناديق ترعاها الشركات لمساعدة المستخدمين وتغيير سياسة الإجازة المرضية لتشجيع العمال على البقاء في المنزل إذا أحسوا بالمرض وضمان تعويضهم عن فترة توقفهم عن العمل عندما يكونون متوعكين وتطبيق برامج إجازة العجز عن العمل لفترة قصيرة أو استحداث سياسات محددة لإجازة طوارئ كوفيد-١٩ لدعم المستخدمين المتضررين من الجائحة.[٣٣]

وفي بعض البلدان، طبقت شركات بيع الأغذية بالتجزئة أجوراً أعلى أو نظم علاوات للعاملين بالساعة. وفي جنوب أفريقيا على سبيل المثال، خصصت مجموعة شوبريت أكثر من ٥,٨ مليون دولار أمريكي من العلاوات للعاملين في المتاجر ومراكز التوزيع، تقديراً لعملهم خلال جائحة كوفيد-١٩.[٣٤]

ولتجنب تعرض العمال والزبائن على حد سواء للفيروس، حد العديد من محلات البقالة وسلاسل بيع الأغذية بالتجزئة من عدد الزبائن المسموح لهم بدخول المتاجر في وقت واحد ونظمت ساعات فتح المحلات. وقد استرشد هذا الإجراء أيضاً باللوائح الحكومية. علاوة على ذلك، يرسل العديد من تجار التجزئة عبر الإنترنت أيضاً أدوات اختبار فيروس كورونا ومعدات الوقاية إلى بلدان أخرى، للوصول إلى الزبائن عبر الحدود. كما خصصت محلات البقالة ساعات عمل لمساعدة كبار السن في تسوّقهم وللحد بالتالي من خطر إصابتهم بالعدوى.[٣٥]

٢-٢ الحكومات

تحفز بعض الحكومات تنمية مهارات المستخدمين في متاجر الأغذية بالتجزئة ومحلات البقالة. وفي سنغافورة، تخصص وكالة سنغافورة لمهارات المستقبل ٣٢ مليون دولار أمريكي كجزء من حزمة دعم بلغت ٤ مليارات دولار أمريكي خصصتها الحكومة لبرامج الارتقاء بالمهارات بحيث تستفيد منها ١٠٠٠ شركة في قطاع بيع الأغذية بالتجزئة ويستفيد منها ١٠٠٠٠ مستخدم لديها.[٣٦]

وفي بعض البلدان، أصدرت السلطات المعنية بالصحة والأغذية إرشادات محددة لتعزيز السلامة والصحة المهنيتين للعاملين في قطاع بيع الأغذية بالتجزئة. وفي الولايات المتحدة على سبيل المثال، أصدرت إدارة الأغذية والأدوية إرشادات محددة لضمان ضوابط وقائية على الأمن الغذائي، تغطي أيضاً قطاع بيع الأغذية بالتجزئة.[٣٧] علاوة على ذلك، أصدرت إدارة السلامة والصحة المهنيتين التابعة لوزارة العمل في الولايات المتحدة إرشادات مؤقتة للمساعدة على حماية جميع العمال من التعرض لكوفيد-١٩ والإصابة بالعدوى، من خلال مجموعة من ممارسات العمل الآمنة وتوفير واستخدام معدات الوقاية الشخصية لحماية العمال من التعرض للإصابة.[٣٨]

وفي إيطاليا، تم توقيع بروتوكول مشترك بين الحكومة والنقابات والمنشآت لحماية صحة وسلامة العمال من احتمال الإصابة بكوفيد-١٩ وضمان بيئة عمل صحية. وتقع على عاتق الشركات، بما في ذلك تلك العاملة في قطاع بيع الأغذية بالتجزئة، مسؤولية تطبيق اللوائح في أماكن عملها.[٣٩]

وتعمل العديد من الحكومات، بدعم من القطاع المصرفي، على تعليق سداد الرهون العقارية وقروض المنشآت، مما قد يفيد على نحو خاص صغار تجار الأغذية بالتجزئة ومحلات البقالة، لتمكينهم من مواجهة الأزمة ودفع أجور عمالهم. كما تضع الحكومات تدابير مالية لإعفاء الشركات، بما في ذلك صغار تجار التجزئة ومحلات البقالة، من عبء سداد الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي وأقساط التأمين وربما الأجور.[٤٠]

---

[٣٣] انظر: G. Acosta: "How Coronavirus Is Changing Grocery", Progressive Grocer, March 2020.

[٣٤] انظر: BIZ Community: "Shoprite Group to pay frontline workers R102m 'appreciation bonus'", 25 March 2020.

[٣٥] انظر: CD.Kuijpers et al.: "What food retailers should do during the coronavirus crisis", McKinsey & Company, March 2020.

[٣٦] انظر: The Straits Times Singapore: "10,000 food services, retail staff to benefit from training support", 20 March 2020.

[٣٧] انظر: United States Food and Drug Administration: "Food Safety and the Coronavirus Disease 2019 (COVID-19)", 23 March 2020.

[٣٨] انظر: Occupational Safety and Health Administration: "COVID-19 – Control and Prevention", March 2020.

[٣٩] انظر: Ministero della Salute: "Covid-19 - Sicurezza dei lavoratori", 14 March 2020.

[٤٠] انظر: Ministero dell'Economia e delle Finanze: "Coronavirus, le prime misure del Governo per ridurre l'impatto economico", MEF, March 2020.

٢-٣ الإجراءات المشتركة بين نقابات العمال والرابطات المهنية

في بعض البلدان، تكثف نقابات العمال إجراءاتها للحصول على حماية أفضل للعاملين في محلات البقالة. وفي الولايات المتحدة، طلبت النقابة المتحدة لعمال الأغذية والتجارة، التي تضم ٢٣٠٠٠ عامل، أن يُعتبر عمال محلات البقالة من أوائل المتدخلين وأن توضع ضمانات إضافية لضمان سلامة الأغذية والعمال والجمهور.[٤١]

وشكلت المفاوضة الجماعية أداة مفيدة لتعزيز حقوق عمال محلات البقالة وحمايتهم من الفيروس. وفي السويد، ضافر اتحاد نقابات العمال السويدي سفينسك هانديل، الذي يغطي مستخدمي قطاع البيع بالتجزئة، جهوده مع منظمات أصحاب العمل بهدف اعتماد مبادئ توجيهية مشتركة بشأن منع انتشار كوفيد-١٩ وضمان إجراء تغييرات في ظروف العمل وضمان مشاركة النقابات المحلية والمستخدمين في تطبيق المبادئ التوجيهية.[٤٢]

وفي إيطاليا، أسفر نداء مشترك وجّهته نقابات في قطاع البيع بالتجزئة، هي اتحاد عمال التجارة والسياحة والخدمات في إيطاليا (FILCAMS) واتحاد نقابات عمال الخدمات التجارية والخدمات ذات الصلة والسياحة في إيطاليا (FISASCAT) واتحاد عمال الخدمات التجارية والسياحية في إيطاليا (UILTUCS)، ورابطة أصحاب العمل والاتحاد المهني FederDistribuzione، عن توفير معدات الوقاية الشخصية لعمال قطاع بيع الأغذية بالتجزئة وعمال محلات البقالة. وقد أدى هذا الإجراء المشترك أيضاً إلى خفض عدد ساعات فتح المتاجر لتخفيف الضغط على عمال المحلات التجارية الكبرى.[٤٣]

وفي الأرجنتين، تعاونت الحكومة مع نقابات العمال وقطاعات الأعمال ودخلت في حوار مع جميع أصحاب المصلحة من أجل تقديم أفضل استجابة ممكنة لأزمة كوفيد-١٩. ونتيجة لذلك، أتيحت الفنادق ومرافق الرعاية الصحية أمام النظام الوطني للصحة العامة. وقام اتحاد FAECYS، وهو اتحاد للنقابات يمثل عمال التجزئة، بالتفاوض على بروتوكول مع الجمعية الوطنية للمتاجر الكبرى بمنح مكافأة خاصة للعاملين في متاجر البقالة والصيدليات، وهي من الأماكن القليلة التي سُمح لها بفتح أبوابها.[٤٤]

وفي بعض البلدان، تم توسيع نطاق الاستجابات المشتركة لتغطية سلسلة توريد الأغذية بأكملها. وفي كندا على سبيل المثال، أسفر الحوار بين النقابة المتحدة لعمال الأغذية والتجارة وكبار منتجي اللحوم عن زيادات في العلاوات وتدابير لحماية سلامة جميع عمال الأغذية ومحلات البقالة في الخطوط الأمامية. وفي إطار هذا الاتفاق، سيحصل المنتسبون إلى هذه النقابة على زيادة في الأجور بمقدار دولارين كنديين لكل ساعة عمل.[٤٥]

وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها نقابات العمال وأصحاب العمل للحفاظ على مفاوضات منتظمة بشأن الاتفاقات المبرمة على مستوى الشركة، تم إبرام بعض الاتفاقات الجماعية بفضل تكنولوجيات الاتصالات الجديدة. وفي تركيا، قام اتحاد Tez Koop-Is وMigros بتجديد الاتفاق الجماعي الذي يشمل حوالي ٢٨ ٥٠٠ عامل بعد جولات من المفاوضات عبر الإنترنت.[٤٦] وفي كولومبيا، جدد اتحاد العمال التجاريين وCencosud الاتفاق الجماعي الذي يمنح أكثر من ١٠٠٠٠ عامل حقوقاً وشروطاً وحماية أفضل ومكافأة خاصة بمناسبة عيد العمال.[٤٧]

ووقع تجار بيع المواد الغذائية بالتجزئة Auchan وCarrefour وCasino Group وEl Corte Inglés وEroski إعلاناً مشتركاً يلتزمون من خلاله بالعمل مع الشبكة الدولية للنقابات العمالية لحماية عمال السوبرماركت والزبائن خلال جائحة كوفيد-١٩. وفي هذا الإعلان المشترك، يعترف تجار التجزئة بالدور الحيوي الذي يلعبه عمال السوبرماركت أثناء الأزمة ويتعهدون بجعل سلامة العمال من الأولويات. كما اتفق الموقعون أن يعملوا عن كثب مع نقابات العمال في كافة أنحاء العالم فيما يتعلق بإجراءات السيطرة على مخاطر كوفيد-١٩.[٤٨]

وأصدر الشريكان الاجتماعيان في الاتحاد الأوروبي في قطاع البيع بالتجزئة والجملة، UNI Europe وEuroCommerce، بياناً مشتركاً بشأن كوفيد-١٩ قاما من خلاله بتسليط الضوء على التزامهما بالعمل معاً لضمان استمرار سلامة القوى العاملة في قطاع البيع بالتجزئة، الذي يتفاعل يومياً مع المستهلكين الأوروبيين، وكذلك للحد من الآثار السلبية لجائحة كوفيد-١٩ التي تعرض للخطر ٢٩ مليون وظيفة في هذا القطاع في أوروبا. كما أدرجت الأطراف في البيان المشترك مطالبها للاتحاد الأوروبي والسلطات الوطنية.[٤٩]

وعلى المستوى العالمي، أصدرت الشبكة الدولية للنقابات العمالية، من خلال قسمها المعني بالشؤون التجارية، مبادئ توجيهية بشأن التدابير الوقائية للعاملين في قطاعي الأغذية والبقالة. وجرى وضع التوصيات بعد جمع أفضل الممارسات من النقابات المنتسبة إلى الشبكة الدولية حول العالم. والمبادئ التوجيهية مصممة ليتم تنفيذها في صفوف جميع العاملين في السوبر ماركت، بغض النظر عن ظروفهم والمناطق التي يعملون فيها، وقد تم استخدامها على نطاق واسع من قبل النقابات في مفاوضاتها ومشاوراتها مع تجار بيع المواد الغذائية بالتجزئة والسلطات المعنية.[٥٠]

---

[٤١] انظر: A. Koen: "Grocery union asks Polis for better protections, United Food and Commercial Workers Union", 20 March 2020.

[٤٢] انظر: UNI Global Union, "Swedish union gains 5,000 new members during COVID-19 crisis", 25 March 2020.

[٤٣] انظر: UNI Global Union: "COVID19: UNI Commerce unions stand up for workers in time of crisis", 20 March 2020.

[٤٤] انظر: UNI Global Union: "Argentina battles Covid-19 with trade union support", 2 April 2020.

[٤٥] انظر: Globe News Whire: "UFCW members gain wage premiums, more safety protections at Olymel, Cargill, Maple Leaf Foods", 24 March 2020.

[٤٦] انظر: Tez-Koop-Is: "Migros 23'üncü Dönem Toplu İş Sözleşmesinde Anlaşma Sağlandı", 1 April 2020.

[٤٧] انظر: UNI Global Union: "Unión Comercio cierra un nuevo convenio colectivo en medio de la crisis", 27 April 2020.

[٤٨] انظر: UNI Global Union: "Global food retailers sign landmark Declaration with UNI to tackle Covid-19, others should follow", 20 April 2020.

[٤٩] انظر: UNI Global Union: "Joint statement EuroCommerce/UNI-Europa", 8 April 2020.

[٥٠] انظر: UNI Global Union: "Covid-19 guidelines for supermarket workers", 15 April 2020.

◄ ٣- أدوات واستجابات منظمة العمل الدولية

تشكل الاستجابة الاقتصادية والمجتمعية في مواجهة جائحة كوفيد-١٩ استجابةً لم يسبق لها مثيل. وتتطلب حالات الطوارئ الصحية على هذا النطاق اتباع نهج نظامي لا يمكن أن يقتصر على تدابير مكافحة المرض وحدها.

وتؤدي هذه الجائحة إلى توسيع الفجوات في السياسات الاجتماعية والاقتصادية. ويرتبط تأثير الجائحة على القطاعات الاقتصادية المختلفة ارتباطاً وثيقاً بالطريقة التي تشكل أو سوف تشكل من خلالها البلدان هيكلية العمل والحماية الاجتماعية لديها، مما يضمن وضع شبكات أمان مناسبة للعمال وأصحاب العمل للتأقلم ليس مع هذه الجائحة فحسب، بل التأقلم أيضاً مع أي حالات طوارئ قد تنشأ. وبالتالي، يجب أن تراعي تدابير التصدي للفيروس الجهود الوطنية الرامية إلى إرساء أو إعادة تحديد أسس هذه الهيكلية، لتغطية أنواع مختلفة من المنشآت والعمال تغطية ملائمة، بصرف النظر عن وضع استخدامهم.

وينطبق هذا الوضع بشكل خاص على قطاع بيع الأغذية بالتجزئة، وهو نظام يتسم بتنوع كبير ويستخدم مجموعة واسعة من العمال ويطبق مجموعة متنوعة من ترتيبات العمل، بل أصبح أكثر تنوعاً مع بروز الاقتصاد الرقمي. وقد لا يكون العمال، سواء في ظل أشكال استخدام محددة الأجل أو جديدة أو ناشئة، متمتعين كلياً بحقوق معينة في العمل أو بالإجازة المرضية أو حماية السلامة والصحة المهنيتين أو الرعاية الصحية أو إعانات البطالة.

علاوة على ذلك، يشمل قطاع بيع المواد الغذائية بالتجزئة في العديد من البلدان النامية، شركات توظف عمالاً غير معلن عنهم/ غير مسجلين. على سبيل المثال، يوجد في تركيا حوالي مليون عامل غير معلن عنهم/ غير مسجلين يعملون في قطاع التجارة. ويعمل حوالي ٨٠ بالمائة منهم في منشآت منظمة صغيرة الحجم. ونتيجة لوضعهم، فإنّ هؤلاء العمال معرضون بشكل خاص للفصل أو لأن يصبحوا عاطلين عن العمل مؤقتاً، دون التمتع بإعانات البطالة أو الأجور.

ويمكن لمنظمة العمل الدولية أن تؤدي دوراً رئيسياً في حفز استجابة ثلاثية، بما في ذلك من خلال المفاوضة الجماعية، لتعزيز الإجراءات الرامية إلى النظر على حد سواء في الأبعاد الصحية والاقتصادية للجائحة وتأثيرها على العمال وأصحاب العمل في قطاع بيع الأغذية بالتجزئة، بمن في ذلك أولئك غير المحميين من التدابير الحالية لأنهم غير منظمين أو غير معلن عنهم.[٥١]

وتتسم معايير العمل الدولية بأهمية خاصة في سياق التصدي للجائحة، فيما يتعلق بالتدابير السياسية والقانونية المحتملة التي يمكن وضعها على المستوى القطري.[٥٢]

وتشكل المبادئ والحقوق الأساسية في العمل لمنظمة العمل الدولية إطاراً وجيهاً بصفة خاصة لضمان أن يتمكّن تجار الأغذية بالتجزئة من التفاوض على ظروف ومعاملة لائقة لعمالهم، بما في ذلك أثناء الجائحة. وتمشياً مع الحق في الحرية النقابية والاعتراف الفعلي بحق المفاوضة الجماعية،[٥٣] تؤدي سلاسل الأغذية ومحلات البقالة ونقابات العمال المعنية دوراً رئيسياً، على سبيل المثال، في وضع تدابير مناسبة لضمان صحة العاملين في قطاع الأغذية ورفاههم أثناء الأزمة وتأمين حصولهم على معدات الوقاية الشخصية والإجازة المرضية مدفوعة الأجر وحماية أجورهم في حالة المرض أو التغيب وإنشاء صناديق تعويض لجميع العمال المتأثرين بجائحة كوفيد-١٩، بناءً على التشريعات الوطنية.

وينطبق العديد من معايير منظمة العمل الدولية على العاملين في قطاع بيع الأغذية بالتجزئة، بما يشمل السلامة والصحة والحصول على الحماية الاجتماعية والحق في إجازة مرضية. ويمكن تطبيق هذه المعايير أثناء جائحة كوفيد-١٩ لضمان صحة العمال وظروف عملهم وإعاناتهم.[٥٤]

ويمكن أن تستخدم الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية هذا الإطار وهذه الصكوك لوضع سياسات ترمي إلى حماية جميع العمال.

ويمكن اقتراح مجموعة من السياسات من أجل: توسيع نطاق الحماية الاجتماعية كي تشمل الجميع، بمن في ذلك العاملون في قطاع بيع الأغذية بالتجزئة؛ تعزيز وحماية العمالة؛ ضمان احترام حقوق العمل؛ تعزيز دعم الدخل للعمال، بصرف النظر عن وضع استخدامهم، وضمان إدراج فئات معينة من العمال، مثل العاملين بدوام جزئي والعاملين في اقتصادات الأعمال الصغيرة وفي الاقتصادات غير المنظمة، وكثير منهم يعملون في بيع الأغذية بالتجزئة. وعلى وجه الخصوص، يمكن بذل جهود خاصة لضمان تحويل التدابير التخصيصية لتوفير إجازة مرضية مدفوعة الأجر، من حزم الطوارئ إلى استحقاقات تمنح للعمال الذين يفتقرون إليها. وسيشمل ذلك توسيع نطاق الإعانات المتعلقة بالصحة والإعاقة والتعويضات لتشمل جميع العمال. ويمكن اتخاذ تدابير تكفل على نحو تدريجي أن يستفيد من ضمانات الضمان الاجتماعي الأساسية جميع من هم في حاجة إليها، وتشمل الحصول على الرعاية الصحية الأساسية وأمن الدخل الأساسي المضمون كما هو منصوص عليه في توصية أرضيات الحماية الاجتماعية، ٢٠١٢ (رقم ٢٠٢).

---

[٥١] إن توصية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، ٢٠١٥ (رقم ٢٠٤) ذات أهمية خاصة بالنسبة لهذه الفئة من العمال.

[٥٢] انظر: ILO: ILO Standards and COVID-19 (coronavirus), Geneva, ILO, 2020.

[٥٣] اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧) واتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨).

[٥٤] بعض معايير العمل الدولية التي يمكن تطبيقها، هي: فيما يتعلق بوقت العمل: اتفاقية الراحة الأسبوعية (التجارة والمكاتب)، ١٩٥٧ (رقم ١٠٦) وتوصية الراحة الأسبوعية (التجارة والمكاتب)، ١٩٥٧ (رقم ١٠٣)؛ اتفاقية العمل بعض الوقت، ١٩٩٤ (رقم ١٧٥). وتنص هذه الاتفاقيات على المساواة في المعاملة والحماية للعاملين بدوام جزئي مقابل العاملين بدوام كامل، بما في ذلك بشأن السلامة والصحة المهنيتين وحماية الأمومة وغيرها من شروط وظروف الاستخدام. وفيما يتعلق بالسلامة والصحة المهنيتين: اتفاقية السلامة والصحة المهنيتين، ١٩٨١ (رقم ١٥٥) وبروتوكول عام ٢٠٠٢ التابع لها؛ اتفاقية خدمات الصحة المهنية، ١٩٨٥ (رقم ١٦١)؛ اتفاقية القواعد الصحية (التجارة والمكاتب)، ١٩٦٤ (رقم ١٢٠) وتوصية القواعد الصحية (التجارة والمكاتب)، ١٩٦٤ (رقم ١٢٠). وتوفر هذه الاتفاقية والتوصية إطاراً للتدابير الصحية التي تنطبق تحديداً على العمل في التجارة. وفيما يتعلق بالضمان الاجتماعي: اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا)، ١٩٥٢ (رقم ١٠٢) وتوصية أرضيات الحماية الاجتماعية، ٢٠١٢ (رقم ٢٠٢).

وتظهر التدابير المشتركة التي تتخذها الحكومات والنقابات وأصحاب العمل لحماية العمال وأصحاب العمل في قطاع تجارة الأغذية بالتجزئة من التأثير السلبي لجائحة كوفيد-١٩، أنّ الحوار الاجتماعي يمكن أن يدعم إغاثة فورية ويعزز في الوقت نفسه العمل اللائق في قطاع تجارة الأغذية بالتجزئة.

ويمكن أن يكون الحوار الاجتماعي على وجه الخصوص مفيداً في سياق سياسات التصدي لكوفيد-١٩ بالنسبة إلى قطاع بيع الأغذية بالتجزئة لضمان استمرار تشغيل منشآت بيع الأغذية بالتجزئة وتعزيز حصول العمال على الإعانات الصحية ومعدات الوقاية الشخصية والإجازات المرضية مدفوعة الأجر، وفي الوقت نفسه، حماية الأجور والأجر الكامل في حالة المرض أو التعليق القسري للأعمال.

معلومات الاتصال

منظمة العمل الدولية
4, Route des Morillons
CH-1211 Geneva 22 - Switzerland

إدارة السياسات القطاعية
البريد الالكتروني:
covidresponsesector@ilo.org